الازواج الشباب، بالاضافة الى ربع مليون مهاجر سوفياتي (**دافار**، ١٧/٧/١٩٩٠).

تجاوزت تقديرات الكلفة الاجمالية لمقترحات شارون هذه ثلاثة مليارات شيكل، اضافة الى الموازنة الاصلية، الامر الذي أشعل الضوء الاحمر في اروقة وزارة المالية، ودفع بوزيرها، موداعي، الى اعلان معارضته التامّة لهذه المقترحات. واستند موداعي، في موقفه، الى أرقام الموازنة الاصلية للعام ١٩٩٠/١٩٩١، والتي رصدت مبلغ أربعة مليارات شيكل لأغراض الهجرة والبناء، موزّعة على النحو التالي: مليار في الموازنة الاصلية؛ و٢,٥ مليار في الموازنة الاضافية التي بحث فيها الكنيست وأقرّها قبل اجازته الصيفية؛ و٠,٣ مليار أُضيفت الى موازنة وزارة الاستيعاب؛ و٠,٢ مليار أُضيفت الى موازنة البنية التحتية والطرق. وقال موداعي ان هذه المبالغ الاضافية أدّت الى رفع العجز في الميزانية الى نسبة ٥,٥ بالمئة من الناتج القومي، أي ما يعادل مئة مليار شيكل، وهو الرقم الاعلى منذ السيطرة على معدّلات التضخم في العام ١٩٨٥. وحذّر موداعي من ان اضافة ثلاثة مليارات أخرى الى الميزانية، كما يطالب بذلك شارون، سوف ترفع العجز الى نسبة ٨,٥ بالمئة (**هآرتس**، ٢٧/٧/١٩٩٠). واعتبر موداعي ان التركيز على مواجهة ضغوط الهجرة يجب ان يتوجّه نحو ايجاد فرص عمل مناسبة للمهاجرين الجدد، لكي لا يتحوّلوا الى عبء دائم على الاقتصاد، في حين ان أزمة السكن يمكن حلّها، كما في الخمسينات، من خلال استخدام معسكرات الجيش، أو اقامة معسكرات اقامة مؤقتة، لفترة قصيرة.

هذا التناقض في مواقف الوزيرين، شارون وموداعي، يعكس، في الحقيقة، خلافات جوهرية عميقة في الخلفية الفكرية لكل منهما. الموقف الذي اتخذه شارون يمثّل، عملياً، خط «مباي» التقليدي الذي غذّاه ودعمه، أيضاً، كل من حركة «حيروت» والصهيونيين العموميين، والقائل بضرورة ان تتولّى الدولة القيام بكل ما يلزم من اجل المهاجرين الجدد، خاصة في مجال الاسكان والتوظيف. وكان هذا هو الخط الذي اتّبعته اسرائيل، في مطلع الخمسينات، عندما استقبلت مئات الآلاف من يهود الدول العربية وبعض دول اوروبا الشرقية، وأقامت، من أجلهم، مراكز استيعاب مؤقتة، سرعان ما تحوّلت الى احياء فقر دائمة، ترمز، باستمرار، الى الفوارق العرقية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الاسرائيلي. وفي المقابل، يتمسّك موداعي، ويؤيده في ذلك وزير الصناعة والتجارة موشي نسيم، بمبدأ المبادرة الفردية وضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم حلول دائمة للاعباء الاقتصادية المترتّبة على هجرة اليهود السوفيات الحالية. وأوضح موداعي، ان موجة الهجرة الحالية، في حال استمرارها، ستفرض على اسرائيل ضرورة ايجاد حوالى ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، الامر الذي يصعب تصوّره في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة، حيث تكاد تنعدم الاستثمارات الجديدة، أو فرص الانعاش الاقتصادي، وبالتالي ستتفاقم حدّة الجمود ومعدّلات البطالة (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٣/٨/١٩٩٠).

لتفادي هذه المواجهة، بين أعضاء الحكومة الاسرائيلية، تدخّل رئيسها، شامير، ليفرض الحل ـ التسوية الذي خفّض حجم قائمة المشتريات التي قدّمها شارون، ولكنه ثبّت، في الوقت عينه، مبدأ تدخّل الدولة المستمر في تأمين احتياجات الهجرة والاستيعاب. فقد نصّ قرار التسوية على ان تتولّى الحكومة استيراد خمسة آلاف «كرافان» و١٥ ألف مسكن جاهز، بكلفة تبلغ حوالى نصف مليار شيكل، وذلك في مقابل ما كان طلبه شارون من استيراد ٢٠ ألف «كرافان» و٢٠ ألف مسكن جاهز، كدفعة أولى من مجموع ٩٠ ألف مسكن طالب شارون بضرورة استيرادها لحل أزمة السكن في اسرائيل. ولكن قرار التسوية حافظ على دور الحكومة في تنفيذ عملية الاستيراد وتوزيع المساكن، تاركاً للقطاع الخاص مهمة استيراد ستة آلاف مسكن جاهز فقط من أصل الـ ١٥ ألف مسكن (**دافار**، ٥/٨/١٩٩٠). واذا أُضيف الى ذلك العجز المالي الاضافي الذي ستلحقه هذه العملية بميزانية الدولة (حوالى نصف مليار شيكل)، فانه يصبح بالامكان فهم الامتعاض الشديد الذي صدر عن أوساط وزارة المالية وبنك اسرائيل نتيجة هذا القرار الحكومي. ولخّص مدير عام وزارة المالية، يعقوب ليفشيتس، الازمة المالية بقوله، ان اسرائيل تحتاج الى استثمار بقيمة ٤٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ بدون ان يشمل ذلك الانفاق على مساكن للمهاجرين الجدد؛ أمّا تمويل هذا الاستثمار، فلا يمكن تأمينه من خلال فرض المزيد من الضرائب، بل بالحصول على مزيد من القروض الخارجية (**معاريف**، ٣/٨/١٩٩٠).

الى جانب الاهتمام بتأمين المساكن وفرص العمل ومصادر تمويل عمليات الهجرة والاستيطان